

## 118856 - شهادة أصول الزوجين أو فروعهما على النكاح

### السؤال

هل يجوز لجد المرأة لأم أو جد لأب أن يشهد على عقد النكاح ؟

### الإجابة المفصلة

يشترط لصحة النكاح عند جمهور العلماء شهادة شاهدين عدلين من المسلمين ، ويصح أن يكون الشاهد جد المرأة لأمها أو لأبيها ، على الراجح .

ومنع بعض الفقهاء شهادة أصول الزوجين أو الولي أو فروعهم .

قال في “كشف القناع” (5/66) : “ولا ينعقد النكاح بمتهم لرحم [أي قريب] كابني الزوجين أو ابني أحدهما ونحوه ، كأبويهما وابن أحدهما وأبي الآخر ، للتهمة ” انتهى بتصرف .

أي : أنه متهم في تلك الشهادة ، لأنه يشهد لوالده أو ولده .

وقال في “شرح المنتهى” (2/648) : “لا تصح شهادة أبي الزوجة أو جدتها فيه [يعني في عقد النكاح] ولا ابنها وابنه ، وكذا أبو الزوج وجده وابنه وابن ابنه ؛ للتهمة ، وكذا أبو الولي وابنه ” انتهى باختصار .

وجاء في “الموسوعة الفقهية الكويتية” (41/300) في بيان شروط شاهدي النكاح : “أن لا يكون الشاهدان ابني الزوجين :

نص الحنابلة – في المذهب عندهم كما قال المرادوي – على أنه يشترط في كل من شاهدي النكاح أن لا يكون ابن أحد الزوجين ، فلا ينعقد النكاح عندهم بشهادة ابني الزوجين ولا بشهادة ابن أحدهما .

وهذا ما يؤخذ من عموم قول الحنفية والمالكية أنه لا تقبل شهادة الوالد لولده ، ولا الولد لوالده .

وفي المسألة عند الشافعية أوجه ، أصحها : الانعقاد ” انتهى .

وعن الإمام أحمد رحمه الله رواية بصحة شهادة الأصل والفرع ، اختارها جماعة من أصحابه . “الإنصاف” (8/105).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : “القول الثاني في المسألة : أنه يصح أن يكون الشاهدان أو أحدهما من الأصول أو من الفروع ،

وهذا القول هو الصحيح بلا شك ؛ لأن شهادة الأصول والفروع ممنوعة حيث كانت شهادة للإنسان ؛ خشية التهمة ، أما حيث تكون

الشهادة عليه وله ، كما هو الحال في عقد النكاح فلا تمنع ...

فالنكاح في الحقيقة ليس حقا للزوج أو للزوجة ، ولا حقا عليه ، بل هو له وعليه ؛ لأنه يوجب حقوقا للعاقدة وحقوقا عليه ، فالصواب إذاً

أنه يصح العقد ، وهو رواية عن أحمد رحمه الله ، واختارها كثير من الأصحاب ” انتهى من “الشرح الممتع” (12/99).

والله أعلم .

